



وجهات نظر معهد الأمن القومي الإسرائيلي تجاه السياسات الصهيونية في ظل أزمة كورونا

تقديم ومراجعة
د. إلهام شمالي

إعداد
كارميت بادان وآخرون

ترجمة
هشام مصطفى سمير نجاد





تمهيد:

ما مِنْ أزمة كَوْنِيَّة في عالمنا المعاصر استحوذت على اهتمام العلماء والباحثين من التخصصات والمجالات العلمية والإنسانية كافة كجائحة كورونا «كوفيد-١٩». ليس هذا فحسب، بل تعدت آليات العمل والتعايش في ظل الأزمة إلى البحث عن عالم ما بعد كورونا. نظام الاحتلال كغيره من الكيانات والدول بحث عن حماية ما يقارب من ٩ ملايين نسمة يعيشون فيها، وقد أنتجت مراكزها البحثية ودوائر التفكير الإستراتيجي بها كثيرًا من الدراسات والمقالات التي تناولت بالبحث والتحليل أزمة كورونا والنظام السياسي في الأراضي المحتلة.

جاءت هذه المقدمة لقراءة ونقد ثلاث مقالات علمية، صدرت عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي INSS. حملت الأولى عنوان: (جائحة كورونا: التحديات المنهجية التي تواجه إسرائيل)، ونُشرت في ٢٠ مارس ٢٠٢٠. وحملت الثانية عنوان: (الحملة على نطاق المنظومة لمكافحة جائحة كورونا في إسرائيل)، ونُشرت في ٢٦ مارس ٢٠٢٠. أما المقالة الأخيرة فحملت عنوان: (أزمة فيروس كورونا في إسرائيل: عندما تتقابل الجائحة مع الأزمة السياسية)، ونُشرت بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢٠. وحتى نتمكن من تقديم قراءة تحليلية نقدية لها كان لابد من قراءة الواقع وتحديات النظام السياسي في الكيان المحتل منذ بداية تفشي فيروس كورونا منذ مارس ٢٠٢٠، وحتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٠.

كيان الاحتلال و«تتياهو» والأزمات المتلاحقة:

كتب المختص بالشئون الصهيونية «إبراهيم جرابسي»: «تتياهو في مثلث برمودا: أزماتان صحية واقتصادية ومحاكمة الفساد»^١. حيث يعاني رئيس حكومة الاحتلال من قضايا فساد تُنظر الآن في القضاء. وزادت الأزمات مع جائحة فيروس كورونا التي ضربت العالم بأسره وأدت لتراجع الاقتصاد إلى مستويات غير مسبوقة.

* هذه الدراسة تتضمن ثلاث أوراق صادرة عن معهد الأمن القومي الإسرائيلي INSS هي:

(١) «جائحة كورونا: التحديات المنهجية التي تواجه إسرائيل»، ونُشرت في ٢٠ مارس ٢٠٢٠، من إعداد: كارميت بادان، مئير ألران، عينايف ليفي، ساسون حداد، آحاز بن آري.

(٢) «الحملة على نطاق المنظومة لمكافحة جائحة كورونا في إسرائيل»، ونُشرت في ٢٦ مارس ٢٠٢٠، من إعداد: أودي ديكيل.

(٣) «أزمة فيروس كورونا في إسرائيل.. عندما تتقابل الجائحة مع الأزمة السياسية»، ونُشرت في ٤ أبريل ٢٠٢٠، من إعداد: بنينا شارفيت باروخ، وأوري بيري.

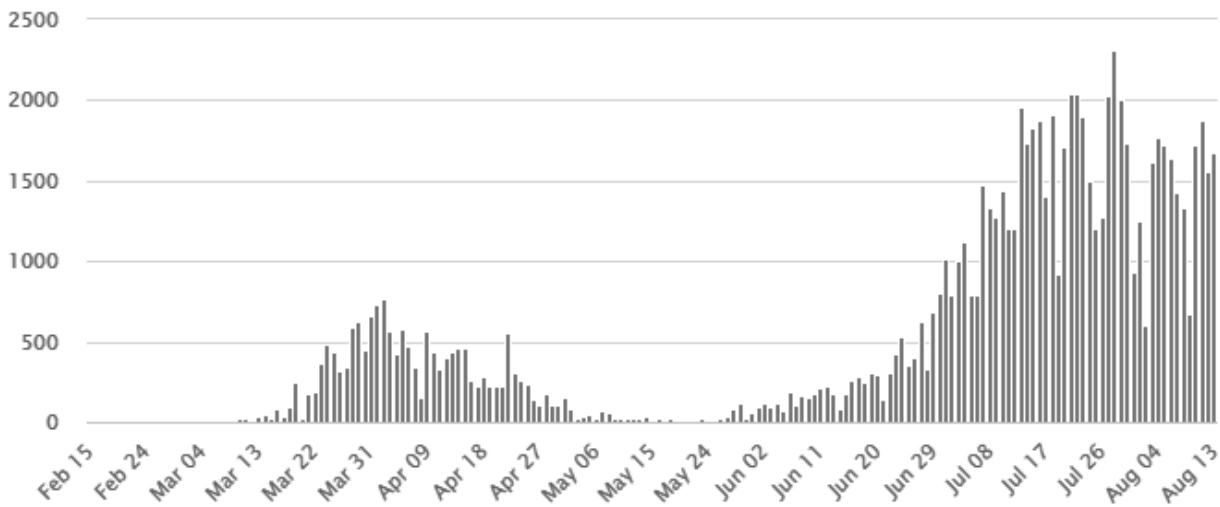
١ برهوم جرابسي: «تتياهو في مثلث برمودا: أزماتان صحية واقتصادية ومحاكمة الفساد»، مركز مدار - رام الله، تاريخ النشر: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠، (<https://bit.ly/30XSnkw>)



الأزمة الصحية:

تزامن بداية تفشي فيروس كورونا في فلسطين المحتلة مع انتهاء الانتخابات الثالثة في شهر مارس ٢٠٢٠. فقبل انتخابات الكنيست الأخيرة، كانت أزمة فيروس كورونا محدودة في الأراضي المحتلة، فقد كان في العزل بضعة آلاف، ولم يتعدَّ تعداد المصابين المؤكَّدين بالفيروس سوى بضعة أشخاص. واتخذ الكيان المحتل بعض الإجراءات الوقائية: فأغلقت مجالها الجوي، وعطلت المصالح الاقتصادية، وجرى إغلاق مدن وأحياء كاملة، كمدينة بني براك لليهود الحريديم (المتشددين دينًا)، التي تفشى فيها الوباء تفشيًا واسعًا.

مع بداية شهر مارس ٢٠٢٠، انتشر فيروس كورونا في الأراضي المحتلة، وأطلق عليه فيما بعد «الموجة الأولى»، وتوقع الكيان المحتل انتشار الموجة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٠. وبالرغم من التوقعات، فإن الكيان المحتل عانى من الأزمات الصحية، التي أعقبتها أزمات سياسية واقتصادية نتج عنها جميعًا خروج مجتمع الكيان المحتل غاضبًا على سياسات بنيامين نتنياهو في تظاهرات لا تزال حتى تاريخه، تطالبه باتخاذ إجراءات تتناسب مع الوضع الذي يَمُرُّ به الفرد الإسرائيلي على المستوى الاقتصادي. والأهم من ذلك، ضربت الموجة الثانية الأراضي المحتلة في يونيو ٢٠٢٠، أي قبل الموعد المتوقع بثلاثة أشهر. ويمكن توضيح الموجتين الأولى والثانية في الأراضي المحتلة من خلال هذا الرسم البياني:



الحالات المصابة بفيروس كورونا في الأراضي المحتلة^٢

بلغ إجمالي عدد المصابين في الأراضي المحتلة حتى ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ حوالي ٠,٨٠, ٩١ مصابًا، أما حالات الوفاة فبلغت ٦٦٥ حالة، في حين بلغت حالات التعافي ٩٦٥, ٦٦٤.

٢ أنطوان شلحت: «أزمة كورونا وسيناريوهات خروج إسرائيل منها اقتصاديًا وسياسيًا ورقة تقدير موقف»، مركز مدار - رام الله، تاريخ النشر: ١٩ أبريل ٢٠٢٠.

3 Worldometers, August 14, 2020

4 Worldometers, (<https://bit.ly/3h1lWaj>), August 14, 2020



الأزمة الاقتصادية:

حتى الآن لا توجد إحصائيات دقيقة لنسبة البطالة في الأراضي المحتلة، ففي حين تقول سلطة التشغيل إن نسبة البطالة في البلاد تبلغ ٦, ٢١٪، يذكر مكتب الإحصاء المركزي للكيان المحتل أن نسبة الذين لا يعملون في هذه المرحلة ٧, ١٠٪ من القوة العاملة، بمعنى أن الفارق وصل للنصف. وباتت أزمة ركود الأسواق تنعكس بشكل أقوى في وتيرة التضخم المالي، فقد أعلن مكتب الإحصاء المركزي، في منتصف الشهر الجاري، أن إجمالي التضخم في النصف الأول من العام الجاري - أي في الأشهر الستة الأولى - تراجع بنسبة ٨, ٠٪، بعد أن كان التضخم قد تراجع في شهر يونيو الماضي بنسبة ١, ٠٪، وسجل تراجعاً بنسبة ٣, ٠٪ في شهري مايو وأبريل الماضيين^٦.

في ضوء الغضب الشعبي والاختلاف الحزبي تجاه الأزمة الاقتصادية، ألمح بنيامين نتنياهو يوم الاثنين ٣ أغسطس ٢٠٢٠ أنه بصدد زيادة مدفوعات التحفيز لمساعدة المحتلين على تجاوز الأزمة؛ خاصة بحلول مواسم العطلات اليهودية في منتصف شهر سبتمبر القادم.

الأزمة السياسية:

إن استمرار أزمة كورونا وقضايا الفساد التي تلاحق رئيس الحكومة لم توقفه عن مواصلة سياسته الاستيطانية، حيث إنه يصر على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، بدعم من الولايات المتحدة وما أقرته للكيان المحتل في «خطة التسوية الأميركية» يوم ٢٨ يناير ٢٠٢٠، رغم اختلافه مع شريكه الرئيس في الائتلاف الحكومي «بني غانتس»، ولكنه كان خلافاً حول توقيت الضم، وليس الضمّ بحدّ ذاته.

احتدم الخلاف بين حزبي الائتلاف الحكومي «الليكود» و«أزرق- أبيض» على مدة الموازنة للكيان المحتل، حيث أوضح نتنياهو في اجتماع لحزب الليكود معارضته الشديدة لميزانية الدولة لفترة سنتين؛ لأنها تعيق قدرة الاقتصاد على التعافي من أزمة فيروس كورونا^٧. أما حزب «أزرق- أبيض» فبصر على تقديم ميزانية لعامين بحسب نص اتفاق الائتلاف الحكومي بينهما في أبريل ٢٠٢٠. ومع إصرار كل طرف على موقفه فهما يسيران نحو مواجهة قد تؤدي بالبلاد إلى التوجه لانتخابات جديدة^٨.

يعتزم بنيامين نتياهو افتعال أزمة حول مشروع ميزانية الدولة كي لا يقرّها الكنيست حتى ٢٥ أغسطس

٥ تلفزيون «مكان» الإسرائيلي، <https://bit.ly/3gZC0t0>.

٦ مركز مدار: «ارتباك في أداء نتياهو: فوضى في فرض القيود وتوزيع الأموال على الجمهور والبطالة»، (<http://bit.ly/3kqUUA0>)، تاريخ النشر: ٢٠ يوليو ٢٠٢٠.

7 Lior, Gad, "PM hints further grants to citizens before Jewish holiday season", *Ynetnews*, (<https://bit.ly/31REmUz>), Aug 3, 2020.

٨ الانتخابات تلوح في الأفق في الوقت الذي يصر فيه «غانتس» على ميزانية لسنتين، في حين سي طرح الليكود خطة لسنة واحدة، صحيفة *The Times Of Israel*، تاريخ النشر: ٣٠ يوليو ٢٠٢٠.



الحالي، لتُحلَّ الحكومة تلقائيًا، والتوجه لانتخابات برلمانية مبكرة رابعة، تجري في نهاية نوفمبر المقبل. والدافع الأقوى الذي يدور الحديث عنه في كواليس السياسة الصهيونية، هو تخوف نتنياهو من صدور قرار قضائي حتى نهاية العام الجاري، يفرض عليه تجميد صلاحياته؛ بسبب مسار محاكمته المكثف الذي سينطلق في الشهر الأول من العام المقبل.⁹

يُضاف إلى ذلك رأي الشارع الإسرائيلي الذي بات يرفض سياسة نتنياهو الداخلية في ظل تفشي فيروس كورونا. ويعلق الكاتب بن درور يميني Ben-DrorYemini على تظاهرات المحتلين ضد نتنياهو في صحيفة يديعوت أحرونوت قائلاً: «المتظاهرون لا يحتجُون على الضم أو خطة ترامب للسلام. إنهم لا يصرخون مع أو ضد المستوطنات. لقد خرجوا إلى الشوارع مطالبين بمجتمع أفضل، إنهم يتنافسون من أجل التغيير»¹⁰.

الأزمة الاجتماعية: احتجاجات الشارع الإسرائيلي ضد نتنياهو:

أدى اندلاع الموجة الثانية من فيروس كورونا في الأراضي المحتلة في توقيت مخالف للتوقعات (شهر سبتمبر المقبل) والإحصائيات الظاهرة إلى حالة إرباك شديد لدى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يواجه طلبات متناقضة، بين الدفع نحو إغلاق شامل، أو جزئي، أو ترك السوق مفتوحًا والتعايش مع كورونا. ولكن هذه الحالة أدت إلى حالة إرباك أشد في الشارع، انعكست في صورة مظاهرات صدامية حادة كما شهدنا في تل أبيب والقدس الغربية.¹¹

وتُنظَّم الاحتجاجات بشكل شبه أسبوعي من قبل حراك «الرايات السود»، وحركة «العقد الجديد» وغيرهما، منذ منتصف شهر أبريل الماضي. جاءت هذه الاحتجاجات بدايةً للتعبير عن رفض المُتظاهرين للمفاوضات الجارية بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو وحزب «أزرق - أبيض» برئاسة «بيني غانتس» لتشكيل حكومة طوارئ في الأراضي المحتلة، حيثُ قادت أحزاب المعارضة الإسرائيلية المظاهرة حينها، التي أُطلق عليها اسم «الرايات السود»، وبعد موجة الانتشار الثانية لفيروس كورونا مؤخرًا، أخذت احتجاجات المعارضة شبه الأسبوعية تقريبًا منحىً مُختلفًا؛ حيث أصبح الحراك أكثر تنظيمًا من ذي قبل، للتعبير عن حالة الاستياء والغضب من سوء إدارة نتنياهو وحكومته لإدارة أزمة فيروس كورونا، وما رافقها من تردُّ للأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة.¹²

9 برهوم جريسي: «نتنياهو في مثلث برمودا»، مرجع سابق.

10 Yemini, Ben-Dror. "As the people take to the streets, the religious right must make its voice heard", *Ynetnews*, (<https://bit.ly/2DUjtA5>), Aug 3, 2020.

11 مركز مدار: «ارتباك في أداء نتنياهو: فوضى في فرض القيود وتوزيع الأموال على الجمهور والبطالة»، مرجع سابق.

12 عبد القادر بدوي: «احتجاجات «الرايات السود» في إسرائيل: البدايات والوجهة»، مركز مدار، (<https://bit.ly/3auBJMy>)، تاريخ النشر: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠.



حاول نتنياهو تهدئة الشارع الإسرائيلي بتوزيع ٦ مليارات شيكل (١,٧٤ مليار دولار) على الإسرائيليين دون تمييز بين شرائح فقيرة غارقة في فقر مدقع، وبين مسورين وأغنياء. لكنه لم يميز بين الحالات الاجتماعية، والحاجات الاقتصادية، مما أغضب الشارع الإسرائيلي والصحافة والمثقفين أكثر، خاصة في ظل تردي الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة. يقول المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة ידיعوت أحرونوت «سيفر بلوتسك»، إن «خطة توزيع المال على عموم مواطني الكيان المحتل، التي عرضها رئيس الحكومة ووزير المالية، توزع المال بلا تمييز من حيث مدى الحاجة أو مراعاة الوضع الاقتصادي لمتلقي الشيكات، وهي استمرار لسلسلة القرارات الهادئة التي تتخذها حكومة في فترة أزمة الكورونا والأزمة الاقتصادية. وهذه خطة ليست عادلة ولا مبررة»^{١٣}.

بعد تقديم الواقع الصحي والاجتماعي والسياسي في الأراضي المحتلة، نستطيع قراءة محتوى الأوراق الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بشكل تفصيلي وفق ما ورد بكل ورقة في الصفحات اللاحقة، أما في هذا الجانب يمكننا إعطاء بعض الإشارات المهمة بشكل عام حول ما ورد في الأوراق الثلاث على النحو التالي:

- بحثت الأوراق الثلاث السياسات العامة لحكومة الكيان المحتل في مواجهة فيروس كورونا، وركزت بشكل كبير على التحديات السياسية، وتناولت الأزمة الصحية والاقتصادية بشكل أقل.
- تظهر الأوراق الثلاث بشكل لافت للنظر الفكر اليميني والرؤى والتصورات التي تخدم السياسات الحكومية في إدارة الحكم والأزمة بالأراضي المحتلة.
- توافقت الأوراق على أن جائحة كورونا تمثل تهديد أمن قومي، وتستلزم إستراتيجية شاملة للمواجهة.
- تطالب الأوراق بشكل صريح بتبني إستراتيجية صهيونية شاملة لإدارة المخاطر والكوارث في الأراضي المحتلة.
- لم تتحدث المقالات بشكل صريح عن الموجه الثانية التي ضربت الأراضي المحتلة وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.
- لم تستطع المقالات قراءة الواقع الاجتماعي في الأراضي المحتلة، ولم تتوقع خروج الجماهير للشارع الإسرائيلي ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ظل تفشي الفيروس.
- غاب النقاش الجاد حول السياسات الصحية والاقتصادية للحكومة الصهيونية وآليات العمل في ظل تفشي الفيروس، فتجت فجوة كبيرة في تفسير الواقع الإسرائيلي في الأوراق بشكل دقيق.

د. إلهام جبر شمالي



(١) جائحة كورونا: التحديات المنهجية التي تواجه إسرائيل^{١٤}:

تمر إسرائيل بحالة طوارئ، حيث أُغلقت المدارس وتعطلت الأعمال، ولا يزال الناس مستمرون في فقدان مصادر دخولهم. ولتخطي هذا التحدي الهائل فلا بد من العمل ضمن إستراتيجية مشتركة. وبجانب التوجه الرئيسي المتمثل في الوقاية والاحتراز والاحتواء، لا بد من استكمال إستراتيجية تُعزز المرونة الاجتماعية باعتبارها مسعىً فرعياً؛ فالهدف من الإستراتيجية الأولى هو منع انتشار المرض أو إبطاؤه، في حين أن الثانية صُممت لضمان استمرار الأداء الوظيفي للدولة، وتمكين النظام الوطني المهدد من التعافي فيما بعد.

وتتيح هذه الإستراتيجية المشتركة بناء قواعد أساسية لتخطي حالة الطوارئ بشكل مثالي، ولا بد أن تشمل على بذل الجهود لنشر المعرفة وإتاحة المعلومات الموثوقة عن الوضع الراهن، وتعزيز الثقة العامة كذلك، وتفويض السلطة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، وتعبئة قوات الدفاع الإسرائيلية لتوفير الدعم اللوجستي، وغيرها من أشكال الدعم المختلفة للنظام الصحي والمدنيين.

دفع انتشار فيروس كورونا منظمة الصحة العالمية لإعلانه "وباءاً" في الحادي عشر من مارس. وفي إسرائيل، وبسبب التحديات المستجدة التي تهدد الأمن الشخصي والمجتمعي والوطني، دفع الحكومة إلى الموافقة على "اتخاذ إجراءات حالة الطوارئ".

ويواصل عددُ الإسرائيليين المصابين بالفيروس والمطلوب منهم المكوث في الحجر الصحي الذاتي الارتفاع، علاوة على تعرض الاقتصاد الوطني بالفعل لأضرار مباشرة وفورية. والضرر المحتمل على المدى البعيد يثير قلقاً بالغاً. ويأتي كل ذلك في إطار خلفية من الشكوك العميقة حول المستقبل. يظهر مدى التقييم الرسمي للأزمة عند النظر في السياسة الصارمة المتبعة من الإدارة المركزية لحالة الطوارئ، والتي تُظهر أن من الممكن تخفيف انتشار الفيروس باتباع تدابير الاحتواء على الأقل.

إستراتيجية لإدارة الأزمات والطوارئ البيئية:

رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في إسرائيل، وامتلاكها إستراتيجية أمن قومي عسكرية، فإن جائحة كورونا التي ضربت إسرائيل أثبتت بشكل قاطع أنها لا تملك إستراتيجية إدارة طوارئ وأزمات على المدى الطويل - وهو ما يطالب به كُتّاب المقال لمواجهة الفيروس - تشترك فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويتقاطع هذا المطلب مع المقالة الثانية (الحملة على نطاق المنظومة لمكافحة جائحة فيروس كورونا في إسرائيل)، حيث طالبت بإستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة.

١٤ كُتبه: كارميت بادان، مئير ألران، عينايف ليفي، ساسون حداد، آحاز بن آري.



وجهات نظر معهد الأمن القومي الإسرائيلي تجاه السياسات الصهيونية في ظل أزمة كورونا

٨

ويعكس استخدام وسائل الحماية المادية الممارسة الإسرائيلية المتكررة المتمثلة في «بناء جدار»، وهو استخدام أكثر شيوعاً في التصدي للتهديدات الأمنية. ولكن نموذج الجدار لا يمثل حلاً شافياً ولا محكماً بالتأكيد في مواجهة مثل هذه الاضطرابات الحادة الديناميكية القادمة من البشر (الإرهاب) أو الطبيعية (تسو- نامي أو وباء). فالجدران والدفاعات الصارمة لا يمكن أن تكون الإستراتيجية الوحيدة للتعامل مع تهديد شديد، وليس بالتأكيد في حالة الاضطراب الحالي، وهو اضطراب واسع النطاق ومستمر وضارٌ على العديد من الجبهات.

ومن مقتضيات عمل هذه الرؤية اعتماد إستراتيجية متكاملة على وجه السرعة؛ مُصمَّمة للحفاظ على قدر معقول من الاستمرارية الوظيفية على الصعيدين المدني والوطني.

إن الحفاظ على الحد الأدنى من المكوّن الحياتي، ليس هو الهدف الوحيد من هذه الإستراتيجية، فهناك تمهيد الطريق نحو تعافٍ أسرع للنظام ولكن في وقت لاحق حين يمر ذلك التهديد المباشر. وعند صياغة وتنفيذ هذه الإستراتيجية المتكاملة، المُصمَّمة لتعزيز المرونة الوطنية، يجب معالجة عدة جوانب.

التحدي الاقتصادي:

ضُربت إسرائيل بحالة الطوارئ في وقت كانت تسجل فيه نموًا ملحوظًا وإيجابيًا في مؤشرات البطالة والديون والإنتاج، كما أنه لم يكن لدى الحكومة ميزانية معتمدة لهذا الإجراء، وتخطى مستوى العجز ما حُطّط له. ومن المرجح أن الضرر المالي الرئيسي سيتجلى في انخفاض الإنتاج نظرًا لانخفاض الطلب وهبوط سوق الأسهم العالمية.

وهذا متوقع نتيجة القيود المفروضة على العمالة وإغلاق القطاع السياحي ووسائل النقل المحدودة وتعطيل نظام التعليم والخدمات غير الأساسية، وقبل كل ذلك التوقف المستمر لأجزاء كبيرة من القطاع الاقتصادي. وسيتضاءل معدل نمو الناتج المحلي، وربما يكون سلبيًا، وستخسر الأسر قوة ومصدر الكسب. وكما الحال في السوق العالمية ستعرض سوق رأس المال الإسرائيلية لانخفاض حادٍّ يضرُّ بأموال المعاشات، وميزانية الدراسات العليا، وفرص الاستثمار.

وللحدّ من الأضرار المالية، على الحكومة الإسرائيلية أن تنطلق من نقطة بداية قوية بالتركيز على زيادة الميزانية العامة وميزانية العجز إلى حدّ كبير، وتخصيص الميزانيات اللازمة للخدمات الصحية، مع حماية الاقتصاد الوطني. ويتعين على هذه السياسة التركيز على قطاع الأعمال والأسر العاملة والأسر المحتاجة بمنحهم قروضًا وتأجيل سداد المدفوعات لأجل معاونتهم ومنع انهيارهم وتمكينهم من تخطي الأوقات الصعبة الحالية. فضلًا عن ذلك، فهناك حاجة إلى سياسة نقدية تشمل خفض سعر الفائدة، وشراء الدولة لسندات تشجيعًا لسوق رأس المال، وتتطلب هذه الخطوات الموافقة على الميزانية والتدخل الحكومي القوي في الاقتصاد، مع سنّ تشريعات سريعة. هناك حاجة إلى حكومة عاملة قادرة على القيام بما يلزم مع الاهتمام بمرونة النسيج الاجتماعي الإسرائيلي.



المعرفة ونشر المعلومات:

ولتجنب الذعر والاضطراب في المجتمع الذي يمكن أن يؤدي إلى خلل في الأداء الوظيفي، يقول البعض إنه لا ينبغي لعامة الناس أن يكون لديهم قدر كبير من المعلومات حول الظرف الحالي والعواقب المترتبة عليه. وعلى النقيض، تُظهر الأبحاث أن إتاحة المعلومات تؤثر إيجابياً في قدرة المجتمع على التعامل مع التهديدات في أوقات الطوارئ، كما تمنحه شعوراً أكبر بالسيطرة والتحكم.

إنه لمن الصعب التوفيق بين مفترق طريق؛ إذاعة أخبار ومناقشات لا نهاية لها يُمكن أن تُضعف القدرة المجتمعية على الصمود، وبين إرساء الشعور بالتحكم والسيطرة الذي يقدمه رئيس الوزراء بتوضيحه الخطوط العريضة والتفسيرات «ولو كانت بشكل جزئي» حول الخطوات الحكومية المتخذة، إلا أنه في ظل الوضع السياسي الراهن في إسرائيل، فالظهور شبه اليومي لرئيس الوزراء قد يسبب كثيراً من عدم الارتياح.

الثقة والمصادقية:

تتسم حالات الطوارئ بانتشار الكثير من المعلومات الخاطئة، وتعميق انعدام الثقة. لذلك من المهم وجود مصادر رسمية موثوق منها تتمتع بالمصادقية عند المجتمع لتوضيح التحديثات والتوجيهات الأولية؛ للحفاظ على الانضباط العام وثقة الجمهور ولا سيما خلال الأزمات السياسية المستمرة. وحين يكون التضامن الاجتماعي مهزوزاً، فيتعين على الساسة تجاوز عقبتين:

الأولى: هي النسيج شديد التباين المكوّن للمجتمع الإسرائيلي وفيه الكثير ممن لا يثقون بالدولة وقيادتها.

والثانية: هي انتشار الأخبار المزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي.

ولقد توصل استطلاع رأي أجراه معهد «جيرتر» للأوبئة وبحوث السياسات الصحية، إلى أن عامة الناس لا يشككون في الشائعات (الأخبار المزيفة)، وصرح «٧٦ في المائة ممن جرى استطلاع آرائهم بأنهم لم يحاولوا التحقق من مدى صدق الشائعات أو دحضها».

وبالإجابة على سؤال: هل تصدق الشائعات؟ كانت النتيجة منقسمة بالتساوي بين الجمهور إلى حدّ ما، وتُوَجِّز الردود أيضاً مدى الالتباس الذي وقع فيه العامة بشأن موثوقية المعلومات من عدمها. والقيادة الموثوق بها التي يمكنها التمييز بوضوح بين الوباء والسياسة من شأنها أن تكفّل اهتمام الجمهور والاستجابة الإيجابية.

طرد العمال الفلسطينيين:

في الحقيقة ما حدث العكس تماماً، فقد أغرقت إسرائيل الأرض الفلسطينية - الضفة الغربية بالعمال بعد طردهم دون خطة أو تنسيق أو فحص، وعددهم يزيد عن ١٥٠ ألفاً يعملون بتصاريح رسمية، و٦٠ ألفاً يعملون بطريقة غير قانونية. وبالتالي، فجدار الفصل العنصري والحواجز الإسرائيلية كانت بوابة انتقال للفيروس إلى الفلسطينيين ومُحافظاتهم.



القيادة اللامركزية:

حتى الآن تسلك إسرائيل النهج الهرمي «من أعلى لأسفل» في مواجهة إجراءات الطوارئ، بداية من رئيس الوزراء المتمتع بمكانة شخصية عالية، مصحوبًا بوزارة الصحة ووكالاتها، ووزارة المالية. ولكن في هذه الحالة الفريدة، فهناك حاجة إلى المزيد من إحكام القيادة والإجراءات اللامركزية التي تنطوي على مجموعة متنوعة من العناصر في جميع أنحاء نظام الدولة. وفيما يتعلق بـ«التعاون الأفقي» ينبغي للوزارات الحكومية المشاركة بقدر أكبر في إدارة حالات الطوارئ وفي عمليات صنع القرار الوطنية.

الكذب النبيل:

يطرح الكاتب وجهات نظر مختلفة لإخفاء الحقيقة أو إظهارها للجمهور الإسرائيلي بحجة المحافظة على ثقة الجمهور. ويدعو كُتّاب المقالة إلى إخفاء الحقيقة عن الجمهور الإسرائيلي، وهو فكر مُنظر اليمين الأميركي «ليو شتراوس» (١٨٩٩: ١٩٧٣)، الذي يرى أن الجمهور المنحط لا يمكن أن يتحمل الحقيقة والمثل العليا. لذلك يؤمن «ليو شتراوس» وكل مؤيديه بفلسفة «الكذب النبيل».

وضعت القرارات السابقة للحكومة المسؤولية كاملة في الإعداد لحالة الطوارئ بما فيها الطوارئ المدنية على عاتق وزير الدفاع المسئول عن لجنة اقتصاد الطوارئ (التي تضم المديرين العاملين للوزارات وغيرها من الوكالات). وتتمثل مسؤولية هذه اللجنة في رصد القضايا الإشكالية وصياغة حلول لها على أساس نماذج الحلول المعدة سلفًا، وتبدأ اللجنة عملها بمجرد أن تقرر الحكومة فترة تفعيلها. وليس لهذا الإعلان في حد ذاته أية أهمية في الميزانية؛ فالغرض منه يتلخص في ضمان إجراء وظيفي مُنظم لتمكين وكالات الدولة من حلّ المشاكل الجانبية بشكل تعاوني في النظام. وينبغي التدرُّع بهذه الآلية في إدارة حالة الطوارئ. وفي الوقت ذاته في إيجاد قيادة قادرة على تعزيز الشراكات بين مختلف العناصر في نظام الدولة لتوفير حلول تآزرية وتحقيق «التعاون الطولي» بالتنسيق الموازي للنظم من القاعدة إلى القمة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمتطوعين والخبراء في المسائل ذات الصلة. ونظرًا لإلمام السلطات المحلية بالاحتياجات والموارد الضرورية المناسبة للسكان المحليين، فمن الممكن أن تساهم في توفير الحلول المحلية المناسبة وتوزيع المواد الضرورية والمعلومات ودعم الأعمال التجارية المحلية، والأنشطة المحلية للحد من القلق والتوتر.

المشاركة المدنية:

المدنيون ليسوا عناصر سلبية خاضعة للتوجيهات والمراقبة الإلكترونية ومراقبة الشرطة، بل على حسب بعض الدراسات إن إشراك المدنيين في إجراءات حالات الطوارئ يزيد قدرتهم على الصمود والتكيف معها، كما تشير دراسة استقصائية أجراها معهد «جيرتر» إلى أن ٧٦ في المائة من الجمهور سيلتزمون بالحجر الصحي الطوعي مع عدم تأكيد الربع الباقي. ولا تتوقف أهمية «المشاركة المدنية» عند هذا الحد فقط بل تمتد لتشمل تطويع المدنيين للمشاركة في الجهود الجماعية لوقف الفيروس، وبالتالي تحسين الأداء الوظيفي للدولة.

مشاركة الجيش:

دعم الاقتصاد: سياسات مزدوجة:
أعلن رئيس الحكومة الائتلافية بنيامين نتنياهو مجموعة قرارات لدعم وتحسين الوضع الاقتصادي، غير أن الإجراءات الإدارية لم تكن سليمة؛ مما أدى إلى خروج الجمهور الإسرائيلي إلى الشارع ضد تلك الإجراءات. فالقرارات الحكومة لم تعزز صمود المجتمع بقدر ما أثارت غضبه وجعلته يتظاهر ضدها.

يتمتع جيش الدفاع الإسرائيلي برصيد وطني هائل يُمكنه من المشاركة الفاعلة في الجهود الوطنية، وفي إجراءات حالات الطوارئ. ففي ١٠ مارس ٢٠٢٠، استدعى الجيش عددًا من الاحتياطيين لعدة مهام، منها إعداد خطة إعلامية لقيادة «وحدات الجبهة الداخلية»، وتوفير موارد بشرية إضافية لمنظمة «ماغن ديفيد»، وقد اتخذ التدابير اللازمة لتوفير مأوى للعدد المتصاعد من

المصابين. وعلى الرغم من أن مهمة «وحدات الجبهة الداخلية» تتعلق بالحروب وحالات الطوارئ الأمنية، فإنه يمكن نشرها كذلك في المجتمع المدني. ولوزير الدفاع صلاحيات استدعاء هذه الوحدات في أوقات الطوارئ المدنية. وبالمشاركة مع جيش الدفاع الإسرائيلي بدأت بالفعل التحضيرات المشتركة اللازمة لمواجهة حالة الطوارئ.

وبالحديث عن تعافي النظام الوطني والاقتصاد بأسرع ما يمكن، يتوجب على إدارة الأزمات في إسرائيل أن تأخذ في الحسبان مفهوم «اليوم الثاني». ويمكن القول إن الحكومة تدير الأزمة بشكل صحي وسليم لوقف انتشار الفيروس، لكن هناك حاجة إلى تقديم المزيد من التدابير، وفي هذا السياق نوصي باتخاذ بعض التدابير التالية:

(١) على الصعيد الاقتصادي: زيادة الميزانية وميزانية العجز زيادة كبيرة؛ من أجل حماية قطاع الأعمال والأسر العاملة بشكل خاص. وأيضًا تخفيض أسعار الفائدة والبدء في عملية اقتناء السندات الحكومية. والتحكم في سيل المعلومات عبر القنوات المتنوعة، والتي تضعف المرونة المجتمعية، كما تضر بمصادر المعلومات الموثوقة التي تعزز بدورها من الشعور بالسيطرة المجتمعية.

(٢) تأسيس قيادة قادرة على بناء وإيجاد الشراكات والتعاون لإدارة إجراءات الطوارئ، وإشراك الوزارات الحكومية في عملية صنع القرار وإدارة الأزمات، وتجنب المنافسة الضارة بين مجلس الأمن القومي الذي يشرف على عمليات التنسيق بين الوزارات وبين اللجنة الاقتصادية لحالات الطوارئ التي تتبع وزارة الدفاع.

(٣) تشجيع المشاركة المجتمعية، ليس لغرض تحسين القدرة على الصمود الذاتي وحسب، وإنما أيضًا للمساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى وقف انتشار الفيروس. ومن الحيوي إشراك الجيش في الجهد الوطني تماشيًا مع سرعة الوباء ونطاقه وخاصة من خلال المساعدة المباشرة والواسعة في تشغيل النظم الأساسية وتقديم المساعدة للمدنيين. وينبغي أن يجري ذلك تحت إشراف مدني دقيق من قيادة الدولة.

(٤) على رئيس الوزراء والسياسيين التمييز الشديد وعدم الخلط بين الأجواء السياسية وحملة الصحة العامة.



رغم خطورة الموقف الحالي، فإن اتباع هذه التوصيات الى جانب تشييد بنية تحتية تنظيمية لإدارة أزمة كورونا، من شأنه تسريع العودة والانتعاش الوطني، ويزيد من فرص احتواء انتشار الفيروس، كما أن اتباع نهج مستنير ملائم للتعامل مع حالات الطوارئ الشديدة من الممكن أن يساعد على دعم الصمود والمرونة الاجتماعية.

(٢) الحملة على نطاق المنظومة لمكافحة جائحة فيروس كورونا في إسرائيل^{١٥}:

يُمثّل انتشار فيروس كورونا أزمة أمن قومي بالنسبة إلى إسرائيل، أزمة تستلزم مواجهتها إستراتيجية متعددة التخصصات؛ تتطلب قائماً على الحملة لإدارة إجراءات الصحة العامة وتأمين القوة الاقتصادية والمجتمعية والاستعداد لتبعات الوباء المختلفة. وكجزء من العملية الإستراتيجية، نقترح فكرة أساسية تقوم على نهج مرحلي في التعامل مع الأزمة. تتضمن المرحلة الأولى -المرحلة الحالية- إغلاقاً كاملاً للحد من معدلات الإصابة، وشراء بعض الوقت ليمكن النظام الصحي من تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة للمصابين بالعدوى خاصة من في حاجة لرعاية نفسية، وتحسين فهم كيفية مواجهة انتشار الفيروس. تتضمن المرحلة الثانية إرخاء تدريجياً منظماً للإغلاق، الذي يعني التعايش مع الفيروس، حيث يمكن إنعاش الاقتصاد مع الحد من معدلات الإصابة عن طريق استمرار الحجر على الفئات والمناطق المعرضة لخطر الإصابة والسماح للفئات الأقل عُرضة للإصابة بالعودة إلى نمط حياة أكثر طبيعية. ولتحقيق انتقال ناجح بين المراحل، من الضروري توفير عدد كبير من أجهزة التنفس، وإجراء الاختبارات بشكل مكثف وسريع على نطاق واسع، واستخدام الأدوات المتطورة في تشخيص حاملي الفيروس. أما المرحلة الثالثة؛ التي ستجري جنباً إلى جنب مع المرحلتين الأخريين، فيجب أن تركز على وضع إستراتيجية للخروج من الأزمة تضع في اعتبارها الحاجة للتكثيف مع الحياة مع الفيروس والتأهب لاحتمالية تفشٍ جديد للمرض.

لقد خلق انتشار فيروس كورونا أزمة متعددة الأبعاد في إسرائيل؛ ففي الداخل، يشكّل الوباء خطراً على الصحة العامة، ويزعزع المرونة الاقتصادية والاجتماعية، ويعرقل الإدارة الفعّالة، بل وحتى يوفر غطاءً للعمليات التي يمكن أن تمسّ بالقيم الديمقراطية. وعلى المستوى الخارجي، إسرائيل عرضة لخطر انتشار الوباء في المناطق المجاورة وفي النظام العالمي. ولا يشير هذا المقال إلى إطارات أو اعتبارات سياسية -رغم أن من الواضح أنها تلعب دوراً- ومن ضمنها أن الفيروس ظهر في إسرائيل في فترة بين حملة انتخابية وتشكيل حكومة.

وقد اتّسم تعامل إسرائيل مع تفشي الفيروس حتى الآن بمحاولة لإيجاد توازن بين ثلاثة عوامل رئيسية: في قمة الهرم رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو)، الذي يُعدُّ الحَكَمَ الأخير، وأحياناً الحَكَمَ الوحيد -عادةً بفعل مجلس الأمن القومي- بلا أية رقابة من الحكومة أو الكنيست. وفي قاعدة الهرم كيانان بينهما توتر واضح؛ وزارة الصحة التي تكافح للحد من العدوى بأيّ ثمن (تقريباً) -ولذلك حثت على تطبيق تباعد اجتماعي

١٥ كته: أودي ديكيل.



جَبْرِي شامل، مع الإغلاق إن أمكن أو حتى إغلاق مدني كامل - وفي مقابلها وزارة المالية، التي تحاول الحد من الضرر الواقع على الاقتصاد الإسرائيلي؛ بسبب إيقاف العمل والإنتاج والقيود الكثيرة المفروضة على الذهاب للعمل، في وقت تتجلى فيه التداعيات السلبية الوخيمة للوباء على الاقتصاد العالمي. وحتى الآن، كان للنهج الذي حثت عليه وزارة الصحة الأولوية على الاعتبارات الاقتصادية بهدف عام هو تسطيح منحني العدوى والثبات على معدل إصابة تتضاعف به الإصابات الجديدة كل خمسة أيام بدلاً من كل يومين. الهدف هو تجنب إنهاك النظام الصحي لدرجة الشلل؛ بالتحديد لدرجة عجزه عن توفير إجراءات التنفس الصناعي والموارد الأخرى للحالات الأشد خطورة. وأوضح المدير العام لوزارة الصحة «موشيه بار سيمان توف» أن تسطيح المنحني وإبطاء معدل العدوى سيتمنح النظام بعض الوقت لتوفير الاحتياطات الطبية ودراسة المرض. وصرح بأنها ستكون «حكاية طويلة» على أي حال.

ما الوضع النهائي المرجو؟

إلى جانب الخطوات الفورية، تشير فترة الجائحة المطوّلة وضررها بنظام الصحة والاقتصاد إلى وجوب التعامل مع الأزمة بطريقة تشبه الحملّة. وتتطلب الحملة ضد الجائحة وتبعاتها أن ننظر إليها من النهاية إلى البداية، أو بعبارة أخرى؛ من الواقع المرجو بعد مرور الأزمة. ويجب أن تكون سمات الوضع النهائي كالاتي: حد أدنى من الضرر الواقع على الاقتصاد والتمكّن من الإنعاش السريع، واستقرار سيادة القانون والحفاظ على الحكم الديمقراطي، وعدد محدود من الوفيات، ونظام صحي مستمر في أداء مهامه مع تطبيق ما تعلمناه والتأهب للتفشي القادم المحتمل حدوثه في الخريف، ووضع أمنيّ مستقر، والحفاظ على ثقة الجماهير في نظام الدولة، وإظهار المرونة الاجتماعية. بالإضافة لذلك، ينبغي لإسرائيل أن تكافح لتكون «نورًا للبشرية»؛ ونموذجًا يُحتذى به في التعامل مع الجائحة وفي تطوير استجابة طبيّة وتكنولوجية. وفي الوقت نفسه، على إسرائيل أن تنتهز بحكمة الفرص الجديدة التي ستبرز في السوق العالمية بعد الأزمة.

إسرائيل بين التحديات الداخلية والخارجية:

تناقش الورقة التحديات الداخلية وتوليها الاهتمام الأكبر، والخارجية في ضوء تفشي فيروس كورونا في إسرائيل. وتناقش السياسات العامة التي انتهجتها الحكومة وما أفرزته كورونا من أزمات اقتصادية وصحية واجتماعية. جانب الصواب الورقة في توقعاتها تجاه نسب البطالة وحجم الحالات المصابة بفيروس كورونا في موجته الثانية، وهذه السقطة كان سببها الاهتمام بالتحديات الخارجية - التي قصدت بها الورقة المشروع الصهيوني التوسعي والضم - التي جاءت على حساب التحديات الداخلية ومواجهة الفيروس. إضافة إلى ذلك، لم تأت على ذكر التناقض الرئيس بين حزبي الائتلاف الحكومي الحالي، خاصة حزب «أزرق-أبيض» الذي يدعو إلى الاهتمام بالقضايا الداخلية ومواجهة كورونا، في حين يدعو حزب «الليكود» الذي يقوده نتنياهو إلى الاستمرار في مشروع التوسع الاستيطاني. وبالتالي، هذه التناقضات أثرت بشكل أو بآخر على عمل المؤسسة الحكومية في مواجهة الأزمة من جانب، ومحاولة كل حزب الاستفادة من مواقفه سياسياً من جانب آخر، خاصة وأن الائتلاف قد يكون مهدداً بالانهيار في الفترة المقبلة نتيجة تلك الخلافات وتقديم نتنياهو إلى المحاكمة.



ومن هذا الإطار يمكننا أن نستنبط أهدافاً محدّدة وأن ندرس مجموعة من الخيارات واختيار الأفضل بينها. وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف مراحل التعامل مع الأزمة، والذي سيحدد الوصلات التي يجب عندها اتخاذ القرارات بعد دراسة احتماليّة الحاجة لتغيير الاتجاه. ولهذا، فالوضع النهائي هو البوصلة التي نختبر بها مدى فعالية الأهداف المُختارة.

الأهداف خلال التعامل مع الأزمة:

(أ) الحفاظ على الأداء الوطني بما في ذلك: الاستمراريّة الاقتصادية التي ستسمح بانتعاش سريع، وقدرة المجتمع على التحمّل، والثقة في نظام الحكومة.

(ب) وقاية حياة وصحة الشعب، مع تطوير قدرة نظام الصحة على توفير علاج فعّال للمرضى، وتقليل عدد الحالات الخطرة وعدد الوفيات من الوباء، وغيرها من الأسباب، وفي الوقت نفسه يجب اتخاذ الاستعدادات للتعامل في حالة حدوث تفشٍّ آخر.

(ج) إيجاد توازن بين الحاجات الصحيّة والحاجات الاقتصاديّة للحدّ من الضرر الاقتصادي المباشر وغير المباشر للأزمة.

(د) تحقيق درجة تأهب عالية للتعامل مع التبعات السلبية -الأمنية والصحية والإنسانيّة- من المناطق المجاورة، وفي الوقت ذاته السعي لإيجاد الفرص لخلق مناخ إقليمي أكثر استقراراً وراحةً لإسرائيل.

طرق للتعامل مع الفيروس:

(أ) تسطيح المنحنى: الهدف هو تخفيض معدل العدوى وعدد الوفيات، مع تمكين نظام الصحة من الاستمرار في أداء مهامه بعددٍ كافٍ من الأسرّة ومعدّات التنفس لعلاج الحالات الخطرة. ستؤدي هذه الطريقة إلى تباعدٍ اجتماعي وستفرض إغلاقاً شاملاً؛ إلى درجة منع الناس من مغادرة منازلهم. ويستند هذا الخيار إلى افتراضات بإمكانية كسب الوقت إلى أن يُكتشف علاجٌ و/ أو مصلٌ يحدّ من المخاطر. ولكن تكلفة هذا الخيار باهظة جداً من حيث الضرر الاقتصادي الواقع على الدولة؛ حيث تتراوح تقديرات الخسائر من ٥٠ إلى ٩٠ بليون شيكل إذا استمر هذا الوضع لأكثر من شهرين، وقد تستمرّ الأزمة لمدة أطول من ذلك. ورغم أنّ أعداد الوفيات قد تكون منخفضة نسبياً، فإن هناك خطراً بتفشٍّ جديدٍ عند رفع القيود.

(ب) فرض الإغلاق الكامل على الفئات المعرّضة للخطر فقط: ستظل فئات معينة من السكان ومناطق مصابة (متضررة) بشدّة تحت الإغلاق الكامل، بينما يمكن لبقية الدولة أن تعود إلى الحياة الطبيعية. بعبارة أخرى، سيكون هناك إغلاق جزئيّ تفاعليّ، وستتغير معاييرهِ وحجمه باستمرار بناءً على خريطة المناطق المصابة. بهذه الطريقة، سيكون من الممكن دفع عجلة الاقتصاد والعودة إلى استقرار نسبيّ. سيكون هذا الخيار قابلاً للتطبيق بعد تسطيح المنحنى؛ حيث ستكون هناك إمكانية أكبر لإجراء اختبارات واسعة النطاق للمواطنين لتحديد المصابين بالعدوى والمخالطين لهم وحجرهم، وفرض إغلاق كامل على المناطق

المصابة بشدة. يعتمد هذا الخيار على زيادة كبيرة في عدد أجهزة التنفس وتحسُن في الرعاية الطبيّة. ولكن قد يؤدي هذا الخيار إلى ارتفاع أعداد الوفيات. ومع ذلك، لا تزال هناك فرصة لحدوث تفشٍّ جديدٍ للوباء. وكلما عَجَلنا بالانتقال من مرحلة الإغلاق الكامل إلى مرحلة الإغلاق الجزئي (في غضون فترة لا تزيد عن شهر) انخفضت التكلفة الاقتصادية لهذا الخيار.

(ج) زيادة المناعة الجماعية: الحفاظ على نمط حياة طبيعي لتجنّب التدهور الاقتصادي والاجتماعي استناداً إلى الافتراض بأنّ الكثيرين سيصابون بالعدوى ولكن معظمهم سيتعافون وعندها سيكون لدينا مناعة طبيعِيّة على الأقل لبضعة أشهر. هذا سيضع حدّاً دورة العدوى، بل سيوقفها. وفي الوقت ذاته، من الضروري الاستمرار في حَجْر الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة. يعتمد مؤيدو هذا الخيار على الافتراض بأنّ الوباء سيتوقف فور إصابة حوالي ٦٠ بالمائة من السكان بالعدوى وأنا سنتجنب حدوث تفشٍّ آخر (حيثُ تجدد العدوى أمرٌ نادرٌ جدّاً). ولكن يتطلّب تطبيق هذا الخيار نظاماً صحياً جاهزاً للتعامل مع أعداد أكبر بكثير من المرضى في الوقت الحالي. في هذا الخيار، الضرر الاقتصادي محدود وتنخفض معدلات البطالة، ولكن أعداد الوفيات -المتوقّعة أنها ستكون منخفضة في أيّ تفشٍّ آخر- ستكون مرتفعة جدّاً في التفشّي الأول. وسيتوجب أن يُوجّه الاستثمار الرئيسي إلى تطوير قدرة النظام الصحي على علاج عشرات الآلاف من المرضى (وربّما أكثر). تكمن المشاكل الرئيسية لهذا الخيار في قدرة القيادة على اتخاذ قرارات قد تتسبّب في عددٍ كبيرٍ من الوفيات، وفي العجز عن الرجوع بالزمن والتراجع عن هذا القرار وتطبيق الإغلاق الكامل.

(د) المراحل: اعتماد خيارٍ تسطيح المنحنى وفرض ورفع الإغلاق بصفتها مراحل لمواجهة الوباء. ويجب أن تُحدّد مقدّماً معايير الانتقال بين المراحل؛ لاستغلال القدرة على الحدّ من الإضرار بالصحة العامّة والاقتصاد في كلّ مرحلة بأفضل شكل ممكن. وفيما يتعلق بالأهداف:

(١) تقليل عدد المصابين حتى لا نتجاوز استيعاب العدد المتاح من أجهزة التنفّس.

(٢) بناء القدرة على إجراء اختبارات سريعة واسعة النطاق لتقليل العدوى عن طريق التعرّف المبكر على حاملي الفيروس، والسماح للمُحصّنين ضد الفيروس وغير المصابين بالعودة إلى العمل، وتعلّم كيفية عمل الفيروس كقاعدة لتحديد معايير تخفيف الإغلاق.

(٣) وضع حدٍّ لعدد المصابين لإفساح المجال لتقديم العلاج الطبي اللازم إلى أن نطوّر مناعة ضد الفيروس أو نتوصّل إلى علاج.

(٤) كلما طال أمد الأزمة ازدادت أهمية الحفاظ على دوران عجلة الاقتصاد والعودة إلى الحياة والعمل في وجود الفيروس.

(هـ) الفرص: هذه الفكرة ليست خياراً حيث إنها ليس مستقلة بذاتها، فهي تتطلّع إلى اليوم الذي يعقب الجائحة. تكمن الفكرة في توزيع الموارد بحيث تتيح لنا تمييز وإدراك الفرص الاقتصادية والتكنولوجية



والإقليمية التي تبرز في أثناء الأزمة وفي ضوءها (تشمل الفرص: دعم المشاريع الناشئة وتنظيم الخدمة الوطنية في حالات الأزمة، وأخذ الاستعدادات للتعامل مع الأوبئة والكوارث الطبيعية، والسيطرة على جزء من السوق العالمية خاصة في مجال تكنولوجيا إيقاف انتشار الأوبئة والعمل عن بعد، وأكثر). يمكن لجائحة كورونا أن تعمل كوسيلة لخدمة الصالح العام، إذا استطاعت إسرائيل أن تجعل من نفسها نموذجًا إيجابيًا في التعامل مع هذه الأزمة تحديدًا ومع الأزمات عمومًا.

إدارة الحملة في ظل ظروف عدم التأكد: يعتمد ذلك على المعايير اللازمة لاتخاذ القرارات، والخيارات المتاحة، وتقييم ظروف الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ومعايير تغيير الإستراتيجية:

(أ) التعلّم في أثناء الأزمة: في هذه المرحلة تكون الصورة جُزئية فقط، ومعدّل العدوى المُقدّم للجمهور يعكس الوضع خلال الأسبوعين السابقين. وتكون نسبة الإصابة غير واضحة. وينبغي فحص نموذج العدوى الخاصّ بوزارة الصحة ومقارنته بنماذج بديلة. ما معدّل الإصابة اليوميّ المُستهدف لضمان عدم وصول إسرائيل في غضون شهرين إلى مرحلة انهيار النظام الصحي وتعذّر عمله؟ وبينما يزيد الاختبار الشعبي جنبًا إلى جنب مع تشغيل نظام المراقبة الشخصية سوف يصبح مدى انتشار العدوى أكثر وضوحًا، وسوف يجري تحديد مراكز العدوى وجمع معلومات عن المتعافين (الذين يحملون أجسامًا مضادة) تخصّ أجهزتهم المناعيّة وإمكانية عودتهم إلى الحياة الطبيعية مجددًا.

(ب) توقُّع العواقب الاقتصادية (استنادًا إلى دراسة المقاييس الاقتصادية المركزية):

(١) النمو الاقتصادي: وفقًا للتنبؤات سيساوي النمو الاقتصادي صفرًا في عام ٢٠٢٠.

(٢) تجديد النمو: لن يكون قبل الرُّبع الأول من عام ٢٠٢١، مُعتمدًا على تجديد النمو على مستوى العالم.

(٣) التوظيف: سُرِّحَ ٧٥٠ ألف عامل أو حصلوا على إجازة بدون أجر حتّى نهاية مايو ٢٠٢٠. وقد يؤدي استمرار الإغلاق بعد مايو إلى ١٨ بالمئة من البطالة وربّما أكثر، وقد وصلت النسبة حتى الآن إلى ١٧ بالمئة.

(٤) أجور إعانة البطالة الإضافيّة: حوالي خمسة مليارات شيكل شهريًا، بدون زيادة في أجور العاملين بالصحة أو العاملين لحسابهم الخاص، ومع استمرار الوضع ستتضاءل فوائض التأمين الوطني.

(٥) التكاليف الزائدة: حوالي ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (جرى حساب النسبة مع انخفاض النفقات وتقييد النشاط).

(٦) انخفاض إيرادات الدولة: حوالي ١٠ بالمئة، نتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي وتأجيل سداد الضرائب. وستكون كلفة التقشّف في صندوق المعونة الحكوميّة باهظة على المدى الطويل.



(٧) زيادة العجز إلى ٩ بالمئة من الناتج فوق العجز القائم.

(٨) نسبة الدين إلى الناتج: تزداد إلى ٧٢ بالمئة. ولذلك فإن الهدف الرئيسي هو العودة بالجمهور سريعاً إلى العمل مباشرة عقب إجازة عيد الفصح.

(ج) أداء النظام الصحي: كلما طال أمد الأزمة، ازداد عدد المصابين من العاملين بالقطاع الطبي. هل الافتراضات التي توجه القرارات الهادفة إلى تسطيح المنحنى افتراضات صحيحة؟ يجب أن تكون هناك إمكانية فائقة وفورية على حماية أفراد الأطقم الطبية، بالإضافة إلى سرعة إخراجهم من الحجر الصحي عقب إجراء الاختبارات فوراً. وبافتراض رفع الإغلاق، إلى أية درجة سيكون من الممكن السيطرة على أعداد المصابين وتوفير الرعاية المناسبة لهم إلى حين التوصل إلى مصلٍ أو دواءٍ مُنقذٍ للحياة؟

(د) الوعي العام والتفاعل: إلى متى سيكون الجمهور قادراً على تحمّل فقدان العمل، وتغيّر الروتين اليومي، وتعليق النظام التعليمي؟ كيف ستكون حال الرُوح التطوعية للجمهور واستعداده لمساعدة الغير ودعم النظام الصحي؟ هل ترتفع أم تنخفض؟ إنَّ المرونة المجتمعية تعتمد على ثقة عامة الشعب في النظام الحاكم، وفي الطريقة التي يتخذ بها القرارات ويدير الحملة، وغياب الاعتبارات الخارجية في عملية صنع القرار، بل والأكثر من ذلك في وقت تمر فيه البلاد بأزمة سياسية خطيرة.

(هـ) احتمال انتشار الفيروس على نطاق واسع في قطاع غزة والضفة الغربية: من الضروري مراقبة عواقب انهيار النظام الصحي الفلسطيني.

(و) الموقف الإستراتيجي الإقليمي: الفحص المستمر للكيفية التي يُنظر بها لتعامل إسرائيل مع الأزمة في المنطقة المحيطة. هل تستغل العناصر العدائية الموقف لإلحاق الضرر بأمن إسرائيل؟

عملية صنع القرار: التحدي الرئيسي يشمل طرح الأسئلة الصحيحة فيما يتعلق بخمس مجموعات من القضايا الهامة وصياغة الإجابات:

(أ) إلى متى يُمكن استمرار الإغلاق الكامل بدون التسبب في أضرار كارثية للاقتصاد والمجتمع؟ وماذا يحدث لو رُفِع الإغلاق ومعظم السكان لا يزالون عرضة للإصابة بالفيروس أو مصابين بالفعل (وبما لا يعلمون)؟

(ب) ما شروط إعلان حالة الطوارئ على الجبهة المدنية، بالتالي نقل المسؤولية إلى قيادة الجبهة الداخلية وسلطة الطوارئ الوطنية؟ هذه الخطوة تتطلب قراراً بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لضمان أقصى حدّ ممكن من النشاط الاقتصادي، ويشمل ذلك توفير السلع والخدمات لتأمين مساحة تنفس واستمرارية وظيفية للنظام كله، وتسخير موارد الحكومة والسلطات المحلية، والحفاظ على الحد الأدنى من الحياة المدنية.

(ج) الانتقال من اختيار إلى اختيار أو من مرحلة إلى مرحلة: متى تبطل صلاحية خيار ما؟



(١) التكلفة باهظة جدًا (من حيث أعداد الوفيات وطبقًا للشروط الاقتصادية).

(٢) الإغلاق الكامل والحجر الصحي لم يمنع انتشار.

(٣) جرت إضافة إمكانيات جديدة (المزيد من أجهزة التنفس الاصطناعية وأسرة المستشفيات، أو التوصل إلى علاج أو لقاح).

(٤) العامة غير قادرين على الامتثال لشروط العزل المنزلي.

(د) كيف نُحدّد نقطة التوازن بين التكلفة الصحيّة والتكلفة الاقتصادية؟ وعلاوة على ذلك، كيف نحسب قدرة المجتمع والاقتصاد على التعافي؟ كم سيستغرق التعافي؟ وبأي نوع من الاستثمار؟ وهل ستكون الموارد متاحة؟

(هـ) كيف نستعدّ للمستقبل؟ وما مدى سرعة ومرونة تعلم النظام الحكومي للدرس واستعداده لمواجهة موجة تفشٍ جديدة للفيروس أو أية كارثة أخرى؟

تكشف أزمة فيروس كورونا العديد من نقاط الضعف، التي تقلل من كفاءة التعامل مع الوضع. النقطة الأولى تكمن في الضرر البالغ الذي لحق بالنظام الصحي على مرّ السنين والترتيب المتدني نسبيًا الذي يشغله تطوير نظام الصحة على قائمة أولويات الحكومة. والنقطة الثانية تكمن في المستوى العالي من عدم اليقين وغياب الصورة الدقيقة والمحدّثة: ما المنحنى الدقيق للعدوى؟ هل من الممكن التحكم في معدّل الانتشار؟ هل لدى المتعافين من الفيروس مناعة ضد ارتداد العدوى؟ هل سيكون هناك وقت للاستعداد لموجة انتشار جديدة؟ والنقطة الثالثة مرتبطة بالأزمة على الساحة الدوليّة؛ غياب القيادة العالميّة، وصعوبة الحصول على المساعدة من الآخرين (الدول والمؤسسات)، والاعتماد المُفرط على الولايات المتحدة واقتصادها (ماذا سيعود على إسرائيل إذا فشل الاقتصاد الأمريكي في تحقيق انتعاش سريع؟ من المُحتمل حينها أن تُجمّد المعونة الأمريكيّة). وأخيرًا هناك سؤال حول كفاءة عمل الدولة بدون حكومة منتخبة، وفي غياب رؤية متكاملة متعدّدة التخصصات وإدارة مشتركة للأزمة من قِبَل مركز قوميّ لإدارة الأزمات، والذي يمكنه تقييم الوضع بشكل مستمرّ، وترسيخ ومزامنة القوى الصلبة والناعمة للنظام الإسرائيلي (السياسي والمدني) وفي الوقت نفسه الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية.

الاستنتاجات والتوصيات: على دولة إسرائيل، التي تمتلك خبرة ممتدة في التعامل مع الأزمات - وخاصةً الأزمات الأمنية-، أن تتعامل مع جائحة كورونا باعتبارها أزمة أمن قوميّ متعدّدة التخصصات، وليست مجرد مشكلة صحّة عامّة. وهذا يتطلّب منهجًا نظاميًا يحقق أقصى استفادة من كل الإمكانيات المتاحة على مستوى الحكومة، والأمن، والإمكانيات العلميّة، وعلى الصعيد المدني.



يوصى بإدارة الأزمة على مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الحجر الصحي، بل وحتى الإغلاق (الذي يكاد يكون كاملاً)؛ من أجل السيطرة على انتشار العدوى (لا يتعلّق الأمر بتدمير الفيروس؛ فتطوير استجابة أمر يتطلب وقتاً). والهدف من ذلك هو كسب الوقت حتى لا يتعرّض معظم المواطنين لخطر الإصابة بالفيروس إلا بعد تطوير لقاح أو علاج، وفي الوقت نفسه دون تدمير الاقتصاد والتسبب في عواقب وخيمة تهدّد جودة الحياة والأمن الوظيفي. ومن أجل كسب الوقت -بتسطيح المنحنى- فإنّ التباعد الاجتماعي يمثّل ضرورة قصوى، ولا بدّ من زيادة مدى وسرعة إجراء الاختبارات. لقد نجحت كوريا الجنوبية في تخفيض أعداد الوفيات من خلال إجراء اختبارات مكثّفة (تحديد مواقع المصابين بعد بضعة أيام فقط من إصابتهم بالعدوى، ومنعهم من نشر العدوى باحتجازهم في الحجر الصحي لمدة أسبوعين إلى أن تظهر أعراض المرض، وفي الوقت نفسه اكتساب القدرة على السماح للأشخاص المتعافين بالعودة إلى العمل).

نحتاج إلى صورة محدّثة باستمرار عن الموقف، مما يعني إجراء اختبارات واسعة النطاق للجمهور والقدرة على تحديد مواقع حاملي العدوى وبيئتهم. يشير الخبراء إلى ثلاثة أنواع من الاختبارات:

(١) دراسة استقصائية لنحو ٦٠ ألف شخص تكشف عن خريطة واضحة لأماكن تركز المخاطر وتجب عن سؤالين: أين يجب أن نُشدّد الإغلاق؟ وأين يمكننا تخفيفه؟

(٢) إجراء ما لا يقلّ عن ١٠ آلاف اختبار يوميّاً لرصد أعداد المصابين ومتابعة تطوّر الوباء.

(٣) إجراء فحوصات للدم للمتعافين من الوباء من أجل دراسة الأجسام المضادة والتحقّق من إمكانية عودة هؤلاء الأفراد إلى نشاطهم الطبيعي. ستمكّننا نتائج الاختبار من تقليل عدد المرضى ذوي الحالات الحرجة والذين يحتاجون إلى علاج تنفّسي.

المرحلة الثانية: هي الإغلاق المُخفّف، الذي يمكن تطبيقه بعد تسطّيح المنحنى، وبدوره سيسهّل إنشاء نظام اختبار فعّال وسيخلق قدرة أكبر على توفير أجهزة تنفس اصطناعية للمرضى. ويمكن للمجموعات الأقلّ تضرراً والمتعافين العودة إلى حد ما للأنشطة الروتينية؛ وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد واستعادة القليل من روح الحياة. ولكن ما دام الفيروس موجوداً ولم يجري العثور على لقاح أو علاج، فإنّ على جميع المواطنين أن يتبنوا مجموعة سلوكيات مختلفة في الأماكن العامّة وفي أثناء التفاعل فيما بينهم. وفي الوقت نفسه، لا بدّ من الإبقاء على المجموعات المعرّضة للخطر الشديد في الحجر الصحي وفرض الإغلاق الكامل على المناطق التي تشكّل بؤرة لتفشي المرض.

أمّا المرحلة الثالثة: تعدّ الأكثر أهمية، ويجب البدء في تنفيذها بالتوازي مع المرحلتين الأخريين، وهي تتضمّن إستراتيجية الخروج من الأزمة. كيف يمكن إنعاش الاقتصاد واستعادة الحياة في ظلّ واقع جديد يتأثر بطبيعة الحال بالواقع العالمي؟ وفي الوقت نفسه، يجب عمل بالتحضيرات اللازمة للاستعداد لوباء ثانّ



في السنة المقبلة. وبعيداً عن هذه المراحل، يجب تعيين مدير للحملة يكون على اتصال مباشر برئيس الوزراء، الذي سيوجه عمل الموظفين نحو اتخاذ القرارات (تحت مسؤولية مجلس الأمن القومي)، وتقديم هذه القرارات إلى الحكومة أو مجلس الوزراء الأمني للتصديق عليها ومتابعة تنفيذها.

وسوف يعمل مدير الحملة على مزامنة كل الجهود وتنسيق أفعال كل الجهات المعنية: مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الصحة، ووزارة الدفاع، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة النقل، ووزارة التعليم، والوزارات الاجتماعية. وسيكون لمدير الحملة متحدّث رسمي لإدارة الاتصالات بوسائل الإعلام وتزويد الجمهور بالمعلومات. وسيقدّم المتحدث الرسمي صورة دقيقة وموثوقة للموقف وينفي أية معلومات خاطئة متداولة على الشبكات الاجتماعية أو في ساحات الإعلام. ويُسّتحسن الإعداد لقرار فرض حالة طوارئ وطنية، وإن كان لا ينبغي التعجّل بنقل المسؤولية إلى قيادة الجبهة الداخلية.

ومع ذلك، فإنّه ينبغي تعبئة الخزائن وحشد الإمكانيات والقدرات اللوجستية للنظام الأمني وتعزيز موارد آلية اقتصاد الطوارئ. وفي الوقت نفسه، من المهم الحفاظ على درجة عالية من الاستعداد في جيش الدفاع الإسرائيلي لاحتمال شنّ هجوم على إسرائيل على طول حدودها. ويبدو أنّ أعداء إسرائيل أقلّ تحمّساً للهجوم عليها في الوقت الراهن، ولكن من الضروري جدّاً الاستمرار في حماية الحدود، بما في ذلك منع أيّ انتشار للوباء عبر الحدود.

إسرائيل ما بعد كورونا:

تذهب المقالة لإسرائيل ما بعد كورونا، رغم أن تاريخ نشرها مقارب لتاريخ انتشار الفيروس في إسرائيل. يبدو أن الورقة هربت في التحليل إلى المستقبل دون البحث في إشكاليات الواقع وآليات التعايش مع الفيروس.

تتولى قيادة البحث العلمي والتطوير حالياً عدة منظمات مهمة منها «منظمة البنية الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا» في وزارة الدفاع، وتستطيع هذه المنظمة الاستعانة بالمؤسسات العلمية والأكاديمية لدراسة الانتشار العالمي لفيروس كورونا، وتطوير أدوات لتقديم تقييم دقيق قدر الإمكان، وإجراء أبحاث عملية، وتحقيق أقصى استفادة من قدرات مختبرات البحوث والتكنولوجيا. وسوف تحرص هذه

المنظمة، بالتعاون مع النظام الصحي ومعاهد البحوث، على الاتصال بالزملاء في مختلف أنحاء العالم، وتنفيذ نظام تعلّم مشترك؛ من أجل دراسة الوسائل التي تستخدمها الدول الأخرى والانتفاع بما يصلح منها للمساعدة في حلّ المشكلات. والغرض من ذلك هو تجهيز استجابات فورية والاستعداد للمستقبل.

(٣) أزمة فيروس كورونا في إسرائيل «عندما تتقابل الجائحة مع الأزمة السياسية»^{١٦}:

شأنها شأن معظم الدول، تمر إسرائيل بحالة طوارئ في ظل وباء فيروس كورونا، ولاحتماء انتشار الفيروس يجب اتخاذ خطوات استباقية، إلا أن الجائحة اندلعت في أوج أزمة سياسية استمرت لأكثر من عام

١٦ كته: بنينا شارفيت باروخ، أوري بييري.



عقب انتخابات مضطربة ووجود حكومة مؤقتة. ولأنه دائماً ما تكون الديمقراطية مهددة في وجود إجراءات الطوارئ، يخشى المجتمع من ذريعة تقابل حالة الطوارئ مع الأزمة السياسية، من تولد بعض الخطوات التي لا يقتضيها الوضع فيكون من شأنها تقويض الديمقراطية الإسرائيلية.

يمكن أن تُبرّر خطوات تقييد الحقوق المدنية الأساسية، مثل تقييد حرية التنقل، والمساحة الشخصية، إلا أنه من المهم الإبقاء على الحد الأدنى الضروري منها. علاوة على ذلك، يجب أن تبقى الصلاحيات الواسعة التي تُعطى للحكومة في ظل إجراءات الطوارئ تحت الإشراف الفعال لضمان خضوعها لسيادة القانون.

وفي هذا الصدد، وبتشجيع من شخصيات في الحكومة، يمثل قرار رئيس الكنيست السابق والعضو الحالي «يولي أدلشتاين» تحدياً سافراً لقرار المحكمة العليا، ويصبح داعياً للقلق بشكل خاص.

التكليف التشريعي والقانوني لتدخل الحكومة وقطاع الأمن:
يبدو واضحاً أن الفكرة الرئيسية التي يتناولها المقال رصد القوانين وتشريعات الكنيست لتكليف تدخل القطاعات الحكومية بجانب مجلس الوزراء، خاصة الجيش، في ظل تفشي فيروس كورونا في إسرائيل.
النقطة الأهم التي تبحثها المقالة «تقييد الحريات والحقوق المدنية» في ظل الأزمة، وهو مناقض لما تروّج له عن «ديمقراطية إسرائيل» دولياً. فقد دَعَم كاتبها المقالة الإجراءات الحكومية وسياساتها وابتعدا عن مناقشة الاختلافات الحزبية، لا سيما حزبي الائتلاف الحكومي.
كل تلك التناقضات وضحت بشكل جليّ عندما خرج متظاهرون في تل أبيب والقدس ضد سياسات الحكومة وخطتها لمواجهة الأزمات الصحية والسياسية والاقتصادية.

القيود المفروضة منذ بداية الأزمة:

فُرِضت قيود مختلفة على حركة المدنيين، وعلى مدى أسابيع شُدَّت هذه القيود، بداية من إعلان وزير الصحة تصنيف الوباء مرضاً معدياً خطيراً وصدور قانون التقييد بموجب قانون من وزارة الصحة العامة. وفي وقت لاحق فُرِضت قيود أخرى كـ«تسريع ثانوي» تحت سلطة «إنفاذ لوائح الطوارئ»؛ لغرض حماية الدولة وسلامة المجتمع والحفاظ على الإمدادات والخدمات الحيوية.

ويبدو أنه حالة الطوارئ في إسرائيل لم تلغ منذ إعلانها عام ١٩٤٨، وإذا لم تُمدد حالة الطوارئ من قبل تشريعات الكنيست فيمكن أن تظل هذه القيود سارية المفعول لمدة ثلاثة أشهر.

وفقاً للقانون العام:

«لتقرير حالة الطوارئ لا يُشترط حصول الحكومة على موافقة الكنيست. بدلا من ذلك تُعرض اللوائح على لجنة الشؤون الخارجية، ووزارة الدفاع، كما أن للكنيست الحق في مراجعة أو إلغاء هذه اللوائح».



مثل الحال في الديمقراطيات الغربية وجميع أنحاء العالم، تمثل القيود المفروضة على الحركة، بل وحتى الإغلاق التام، خطوات ضرورية لاحتواء الوباء، في حين أن أنظمة الطوارئ في مثل هذه الظروف ضرورية. إلا أنه وفي ظل صعوبة إصدار تشريع مناسب بدون الكنيست يجب استخدامها في نطاق معتدل وفق ضوء الحاجة الداعية لها. وتبدو القيود المُتخذة حاليًا في حد ذاتها منطقية، ومن الواضح أن المناقشات فيما يتعلق بمدىها لا تزال جارية.

وللحفاظ على توازن سليم حتى في أوقات الطوارئ، يتضح مدى تفهم ضرورة الحفاظ على القيم الديمقراطية في وضع استثنائي يتيح المشاركة في المظاهرات. وعلى النحو الذي يقتضيه القانون العام، تمثل الرقابة البرلمانية على اللوائح أمرًا ذا أهمية بالغة.

وسائل تحديد المواقع وقدرات «وكالة الأمن الإسرائيلية»:

نشرت الحكومة لائحتين من «إجراءات الطوارئ» تمنحان الشرطة سلطة تلقي بيانات تحديد المواقع الجغرافية من مُطوّرِي الهواتف لتتبع المصابين، وضبط الأشخاص المطلوب منهم المكوث في الحجر الصحي الإلزامي واتخاذ الإجراءات الجنائية ضدهم دون الحاجة لأمر ضَبْطِيٍّ من المحكمة، وكذلك للإشراف على تنفيذ أوامر الحجر الصحي. هذه الصلاحيات موجودة مسبقًا في القانون الإسرائيلي «لمنع جريمة خطيرة، وللكشف عن المجرمين الجنائيين، وكذلك لإنقاذ الأرواح في الحالات الحرجة العاجلة». وقد وُسِّعت هذه الصلاحيات خلال الحجر الصحي لتشمل تنفيذ إجراءات الطوارئ.

لوائح الطوارئ ووكالة الأمن الإسرائيلية:

على حسب اللوائح الخاصة بـ«وكالة الأمن الإسرائيلية» فإنه يمكن الاستعانة بها لدعم الجهود الوطنية، ولمعاونة التدابير الرامية للحد من انتشار الفيروس المستجد، وتحديد مواقع المصابين والمشتبه في إصابتهم، وكذلك لإمداد وزارة الصحة بالمعلومات التكنولوجية اللازمة.

شرعت وكالة الأمن الإسرائيلي في العمل بموجب هذه اللوائح التي تخولها التدخل في مجالات لا يحددها القانون مسبقًا وترى الحكومة إنها ضرورية للأمن القومي، وذلك رهنًا بموافقة لجنة الكنيست التي تشرف على الوكالة. وبسبب انتهاء مدة ولاية الكنيست، تَقَرَّر منح السلطة لها بموجب «لوائح الطوارئ».

ولتبيين الانتهاكات الشديدة للخصوصية، وادعاء البعض بتجاوز ما هو ضروري، وتشديد آخريين على ضرورة وجود رقابة برلمانية، قُدمت التماسات في المحكمة العليا لتقويض الاستمرار في الاعتماد على «لوائح الطوارئ» مصدرًا للسلطة. وفي حين أن الالتماس لا يزال معلقًا، فقد طالبت المحكمة في جلسة استماع بالخضوع للرقابة البرلمانية، وسنّ تشريعات أوليّة مناسبة. وبالفعل تعمل الحكومة على أخذ هذه المتطلبات في الاعتبار، وألغى العمل بموجب قانون «لوائح الطوارئ» بعد حصول الحكومة على موافقة لجنة الكنيست المختصة لتطبيق القانون الأساسي على الوكالة. كما اقترح تقديم مشروع قانون لمنح الشرطة



السلطة المنصوص عليها في اللوائح، مما يسهل إلغائها بمجرد سنّ هذا القانون.

يتمثل القلق البالغ تجاه الوضع الراهن في تطور هذه الظاهرة لظاهرة «الأخ الأكبر»^{١٧}، حيث إن هذا المفهوم يمثل أداة قوية في أيدي الحكومات. لذلك يجب اقتصار استخدام هذه اللوائح على حالات الطوارئ مثل الحالة الراهنة، وألا يؤدي ما حدث مسبقاً إلى إقدام الحكومة على استخدام «قدرات وكالة الأمن الإسرائيلية» لتعقب المدنيين الإسرائيليين لأغراض أخرى في المستقبل.

ليس من الغريب أن هذه التدابير لا تُستخدم في الغالبية العظمى من الدول الديمقراطية. فوزارات الصحة في عديد من الدول الغربية تعتمد على موافقة الأفراد لتتبع مواقعهم الجغرافية باستخدام تطبيقات برمجية تابعة لها مثل تطبيق «هامجين».

ولكن تبرز كوريا الجنوبية استثناءً بارزاً لاستنادها إلى سلطة تشريع مخصص للتصدي للأوبئة تتيح لها استخدام قدرات تحديد الموقع الجغرافي للأشخاص الذين يُحتمل إصابتهم بالعدوى.

تدعي الدولة أن مثل هذه الإجراءات تقدم مردوداً واستجابةً عظيمةً، وأنه لا يمكن تطبيقها بوسائل أقل حدةً وتوغلاً. وفي هذا السياق يجب أن يكون «النائب العام» ضالماً في الإشراف على تنفيذ هذه الإجراءات واللوائح لوضع ضمانات وقيود تمنع استخدام المعلومات لأغراض أخرى غير الغرض المعلن عنه وهو وقف انتشار الفيروس. كذلك لضمان عدم إساءة استخدام قدرة وموارد وكالة الأمن الإسرائيلية في تتبع المواطنين.

(٥) يعتبر الإشراف البرلماني الذي بدأ بعد صدور قرار من المحكمة ذا أهمية بالغة. علاوة على ذلك فإن من الوسائل الرئيسية للحد من إساءة استخدام الأنظمة وجود إمكانية «المراجعة القضائية» ومستشارين قانونيين للإشراف على تنفيذ الأنظمة للوائح، مع التأكيد على ضرورة استقلال هذه الهيئات.

(٦) الرقابة البرلمانية والقضائية على الحكومة: لأسباب سياسية منَعَ رئيس الكنيست السابق المنتهية ولايته «يولي أدلشتاين» أعضاء الكنيست من انتخاب رئيس جديد على الرغم من طلبهم ذلك، وهذا القرار يضعف مكانة وقدرة الكنيست على مراقبة الحكومة.

كما أنه من المؤسف في الوضع الراهن اتخاذ إجراءات تُفوّض سلطة الكنيست والمحاكم؛ لأن في ظل وجود تشريعات الطوارئ ذات السلطة الواسعة، ينبغي وجود رقابة برلمانية وثيقة فضلاً عن رقابة قضائية عليها.

(٧) ومما يعرض سيادة القانون للخطر الشديد العمل والتحدي غير المسبوق من قِبَل حزب «أدلشتاين» بدعم وتأييد من وزير العدل وغيره من الوزراء، من خلال تجاهل قرار ملزم صادر من المحكمة العليا. نحن

١٧ نظام الأخ الأكبر: نظام يشير إلى التعسف الحكومي بإساءة استخدام الصلاحيات الواسعة في مراقبة تصرفات المواطنين.



نأمل أن يكون هذا الحدث فريدياً؛ وألاً يفتح الباب على مصراعيه أمام الشخصيات الحكومية لارتكاب مزيد من حوادث تجاهل الأحكام الملزمة الصادرة من المحكمة العليا؛ لأن ذلك هو الأساس الجوهرى لأي ديمقراطية، أما إذا تكرر ذلك الحدث فإن الديمقراطية الإسرائيلية ستكون في قائمة ضحايا الفيروس.

ختاماً، في وقت الطوارئ مثل الحالة الراهنة، يمكن أن تُبرّر خطوات تقييد الحقوق المدنية الأساسية أو الحق في المساحة الخاصة للأشخاص، لكن من المهم أن يبقى ذلك تحت القدر المعقول، وأن تخضع السلطة واسعة الصلاحية إلى رقابة فعالة من جانب الكنيست وهيئات المحاكم المستقلة والمهنية. فالفشل في الحفاظ على سيادة القانون يشكل خطراً ملموساً على الديمقراطية، وبالتالي على كل مواطن في البلاد.

م

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن
وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء
منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com



أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing